الأنباء
الخميس 13 مارس 2014

خيار إصدار سندات متاح.. وليس شرطا إصدار أسهم

الهاشل: بنوك كويتية سترفع رأسمالها لتواكب معايير «بازل 3»

محمود فاروق

قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل أن التطورات السياسية بشأن سحب سفراء بعض الدول الخليجية من قطر لم تنعكس على اجتماع محافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون في الكويت أمس، بدليل حضور جميع ممثلي البنوك المركزية في دول المجلس.

وفيما يتعلق بتطبيق معايير «بازل 3» على مستوى البنوك الخليجية، اوضح د.الهاشل أن الاجتماع استعرض تجربة كل دولة على حدة، وبالنسبة للكويت قطعت شوطا طويلا في التطبيق التجريبي لتلك المعايير منذ العام الماضي، وبدأت التطبيق الفعلي لها هذا العام، ليكون على مراحل، حيث سيتم تطبيق 12٪ خلال عام 2014، و12,5٪ في العام المقبل، لتصبح نسبة التطبيق المطلوبة 13 ٪ في عام 2016.

وبين ان كل دولة من دول المجلس تختلف في المرحلة التي وصلتها في تطبيق معايير بازل 3 عن الأخرى، مؤكدا ان البنوك الكويتية تتميز عن بنوك العالم من حيث قوتها ومتانتها وملاءتها المالية، فضلا عن الجودة العالية للكفاية الرأسمالية.

● «المركزي الكويتي»: سحب السفراء من قطر لم يؤثر على اجتماع محافظي دول التعاون

● لا نقاش حول العملة الخليجية الموحدة.. بانتظار مجلس النقد الخليجي

محافظ بنك الكويت المركزي د. محمد الهاشل في لقاءات صحافية على هامش اجتماع محافظي البنوك المركزية أمس

وتوقع الهاشل عدم وجود صعوبات ستواجه البنوك الخليجية في تطبيق معايير بازل 3 قبل الموعد النهائي المحدد، مشيرا إلى أن البنوك المحلية مستوفية حاليا لجميع المراحل الاربعة لتطبيق هذه المعايير، إلا أن البنك المركزي آثر عدم التشدد في تطبيق تلك المعايير، وتطبيقها تدريجيا حسب المتطلبات العالمية في هذا الشأن.

وعن احتياج البنوك المحلية لتدعيم رؤوس الاموال لتطبيق هذه المعايير، قال د.الهاشل ان هناك بنوكا مستوفية لرأس المال المطلوب لتطبيق معايير بازل 3، في حين أن بنوكا أخرى قد تحتاج إلى تدعيم رأسمالها، لافتا إلى أن ذلك ليس بالضرورة أن يكون عبر اصدار اسهم، لكن قد يكون عن طريق اصدار سندات مؤهلة ذات مواصفات معينة.

وحول تطورات العملة الخليجية الموحدة، أكد د.الهاشل أن اجتماع اللجنة لا يرتبط بهذه المجالات، حيث أنه من صميم عمل مجلس النقد الخليجي.

وعن زيادة الأفرع للبنوك الاجنبية والخليجية في الكويت، قال د.الهاشل إن مجلس الأمة وافق على تعديل قانون بنك الكويت المركزي، بحيث يسمح للبنوك الاجنبية بفتح أكثر من فرع وفقا لقواعد وشروط بنك الكويت المركزي المقررة في هذا الجانب، وهو ما يسري على بقية البنوك الخليجية، موضحا ان التعديل حديث على القانون، وان الإدارة التنفيذية في البنك المركزي انتهت من وضع ضوابط فتح البنوك الأجنبية لفروع لها في الكويت، على أن يتم نشرها عقب اعتمادها من مجلس إدارة البنك المركزي.

وذكر د.الهاشل أن اجتماع المحافظين اطلع على المعايير الاسترشادية الموحدة المتفق عليها بين دول المجلس، للاستفادة من افضل التجارب العالمية في مجال الرقابة، مشيرا إلى ان اللجنة دعت إلى ضرورة بذل الجهود لتوحيد نظم الاشراف والرقابة.

وقال ان اللجنة ناقشت عمليات غسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب، حيث ناقشت التطورات في مجال مكافحة تلك العمليات والحد منها، كما ناقشت التقارير والدراسات التي اعدت حول هذا الجانب لدراستها بشكل مشترك، ولتأسيس وحدات حماية بين البنوك المركزية.

وبين د.الهاشل أن الكويت ستستضيف ورشة عمل لأمن المعلومات، ودعوة خبراء من دول العالم للاستفادة من خبراتهم في هذا المجال، بمشاركة دول مجلس التعاون، لنقل التجارب العالمية فيما يتعلق بحماية العملاء في البنوك وتأسيس وحدات للعملاء على مستوى البنوك المركزية، وكذلك البنوك المحلية.

وذكر انه تم مناقشة استخدام وسائل وتقنيات حديثة على مستوى الاشراف الرقابي للبنوك المركزية، كما تم استعراض البيان الختامي لمجموعة العشرين بخصوص الموضوعات ذات الاهتمام المشترك لدول المنطقة في مجال الاشراف الرقابي للبنوك المركزية، لافتا إلى انه تم مناقشة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة وتسهيل عملياتهم مع البنوك المحلية، مبينا انها شريحة مهمة في المجتمع وتستحق عناية خاصة وسيتم الاسترشاد بالمعايير العالمية، وذلك لتوفير كل احتياجات هذه الشريحة للتمكن من اتمام عملياتها مع البنوك المحلية بشكل طبيعي، حيث تم توجيه لجنة الاشراف والرقابة بشكل عاجل لعمل دراسة تتعلق بهذا الشأن وفقا للضوابط العالمية، على أن يتم رفع التوصيات للجنة المحافظين لتتمكن البنوك الخليجية من تقديم خدماتها لهذه الشريحة، تعزيزا لمبدأ الشمول المالي.

ولفت إلى أن لجنة محافظي البنوك المركزية الخليجية رحبت باستضافة الكويت للبرنامج التدريبي للاشراف والرقابة الذي سيعقد نهاية العام الحالي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، كما اطلعت اللجنة على سير دراسة استراتيجية نظم المدفوعات بين دول مجلس التعاون، حيث اشادت بما تم انجازه بالتجهيز للربط الثنائي بين البحرين وقطر والكويت لاستخدام بطاقات السحب الآلي، بحيث تشمل هذه البطاقات عمليات الشراء، في تلك الدول، لتخفيف الكلفة على المواطنين من خلال هذه الخدمة.

لا مناقشة لأموال الإخوان

سألت «رويترز» الهاشل اذا ما تمت مناقشة في اجتماع المحافظين الخليجيين ملف وضع السعودية لجماعة الإخوان المسلمين ضمن قائمة الإرهاب والمحظورين، وتأثير ذلك على تحويلاتهم المالية، فأجاب الهاشل: «لم نتطرق لهذا الأمر وهذه شؤون داخلية ولا داعي للتحدث عنها».

البنك ترأس أعمال الاجتماع الـ 59 للجنة محافظي البنوك المركزية بالخليج

محافظ المركزي: يجب الإقرار بأن اقتصادات دول «التعاون» تواجه تحديات

محمود فاروق

اكد محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل ان دول مجلس التعاون قطعت شوطا كبيرا في الالتزام بتطبيق حزمة اصلاحات «بازل3» والتي من شأنها ان تسهم بشكل فعال في الحفاظ على متانة النظم المصرفية بدول المجلس وذلك من خلال تحسين نوعية وجودة رأس المال والتركيز على أهمية الادارة الحصيفة للسيولة والرفع المالي وهو الذي من شأنه ان يحفز قدرات البنوك على ادارة المخاطر لديها على مستويات الكفاءة والمهنية.

واضاف المحافظ في كلمة له خلال افتتاح اعمال الاجتماع 59 للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي انطلقت صباح امس ان اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي اتسمت بقوة الأداء خلال السنوات القليلة الماضية الذي جاء مدعوما بانتهاج سياسات مالية ونقدية حصيفة كان لها بالغ الاثر في تعزيز استقرار ونمو اقتصادات دول المجلس.

نحتاج لزيادة مساهمة القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي

الإنفاق الجاري لميزانيات دول الخليج يشهد ارتفاعا متواصلا

دول مجلس التعاون قطعت شوطاً بتطبيق «بازل3»

لقطة جماعية لمحافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي ويبدو محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ عبدالله آل ثاني (الثالث من اليمين) (هاني عبدالله)

واضاف انه ينبغي الاقرار بان اقتصادات دول المجلس لاتزال تواجه تحديات تستوجب تكثيف الجهود للحد من تداعياتها لاسيما فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على الموارد النفطية في تمويل الموازنات العامة وما يشهد الانفاق الجاري لتلك الموازنات من ارتفاع ملموس خلال السنوات القليلة الماضية.

وتابع محافظ المركزي انه يضاف اليها تحديات أسواق العمل بدول المجلس والحاجة لزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالدرجة المأمولة، فضلا عن تحديات اخرى ذات طبيعة هيكلية تتطلب التصدي لتداعياتها من خلال مسيرة متواصلة من العمل الدؤوب في سبيل تعزيز دعامات النمو الاقتصادي على أسس مستدامة.

مرحلة النضج

وقال ان منظومة عمل مجلس التعاون بلغت مرحلة من النضج سواء في الرؤية او آليات العمل او التوجهات والاستراتيجيات معززة بما تحقق من استقرار مالي واقتصادي تعكسه ملامح تنموية اقتصادية واجتماعية واضحة تضافرت جهود في مجملها مع سياسات مالية واقتصادية حصيفة مارست مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس وهذه اللجنة دورا فاعلا في رسمها وتنفيذها ماساهم في زيادة منعة الأنظمة المالية والاقتصادية لدول المجلس تجاه مختلف المخاطر والتداعيات التي خلفتها الأزمات المالية المتلاحقة.

قوة ومتانة

وأضاف ان القطاعات المصرفية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتمتع بمستويات متميزة من القوة والمتانة بشهادة المراقبين والجهات العالمية ذات الاختصاص ما يفرض على دول الخليج مسؤولية مضاعفة من حيث تحقيق المزيد من التقدم والتطور حفاظا على مكتسبات الحاضر وسعيا الى بلوغ تطلعات المستقبل.

وذكر ان البنوك المركزية بدول المجلس وهذه اللجنة تعاملت بمهنية وكفاءة مشهودين مع تحديات الفترة الماضية من خلال انتهاج سياسات احترازية حصيفة ضمن اطار عام من النظم والتدابير الرقابية والاشرافية المحكمة الأمر الذي اسهم بشكل فعال وكبير في زيادة تحصين القطاعات المصرفية بدول المجلس من تداعيات تلك التحديات.

تطورات مصرفية

واوضح ان مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون عمدت الى مواكبة احدث التطورات على الساحة المصرفية والمالية العالمية مستندة في ذلك الى الاخذ بمعايير الحوكمة والادارة الرشيدة نظرا لاهميتها وحساسيتها في العمل المصرفي والمالي بصفة خاصة مشيرا الى ان الالتزام بمعايير الحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية يلعب دورا هاما ومكملا لتلك المهام التي تضطلع بها السلطات الرقابية والاشرافية في العمل على ضمان تكريس متانة النظام المصرفي والمالي وسلامة أداء مؤسساته بما يسهم في تعزيز أسس الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

موضوعات حيوية

وقال ان جدول أعمال الاجتماع الحالي للجنة يحفل بالعديد من الموضوعات الحيوية ذات الاهتمام المشترك ياتي على راسها مناقشة سبل حشد الجهود الرامية الى تحقيق توجيهات قادة دول المجلس حيث تتمحور موضوعات جدول اعمال الاجتماع حول تكثيف الجهود وتعزيز العمل المشترك لاستكمال الاطر التنظيمية والتشريعية للاشراف والرقابة على الاجهزة المصرفية وضمان فعالية ربط نظم المدفوعات وشبكات الصرف الآلي بدول المجلس.

واضاف ان الاجتماع سيتناول أيضا آخر التطورات والمستجدات في اطار اللجنة المالية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مثمنا ما حققته اللجنة من انجازات ملموسة بفضل صدق النوايا وقوة العزم على استكمال مسيرة العمل الخليجي المشترك.

واعرب عن تقديره العميق للجهود الحثيثة التي تبذلها الأمانة العامة للمجلس واللجان الفنية المختلفة وفرق العمل المنبثقة عنها في سبيل دلع عجلة العمل المشترك متمنيا استكمال بناء صرح العمل الاقتصادي المشترك لدول المجلس لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

واعرب عن شكره لمحافظ مصرف البحرين المركزي رشيد محمد المعراج على جهوده المخلصة اثناء توليه رئاسة هذه اللجنة في الدورة السابقة اضافة الى الاخوة العاملين في الأمانة العامة على كل ما يبذله من جهد ودعم مستمر لأعمال هذه اللجنة واللجان المنبثقة عنها.

واشار الى مضمون «اعلان الكويت» من توجيهات صادرة عن قادة دول مجلس التعاون في الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الاعلى والمنعقدة ي 10 و11 ديسمبر 2013 حيث انطلقت تلك التوجيهات من ادراك كامل بابعاد التحديات الاقليمية والعالمية ووجوب تعزيز العمل الجماعي وحشد الطاقات المشتركة لمواجهة تلك التحديات وتحصين دول المجلس من تداعياتها والتأكيد على اصرار وعزم دول المجلس على تعزيز مسيرة العمل المشترك وتحقيق المزيد من الانجازات التنموية بما يلبي آمال وتطلعات بما يلبي آمال وتطلعات ابناء دول المجلس.

تطوير الرقابة المصرفية

من جانبه قال الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بمجلس التعاون، عبدالله بن جمعة الشبلي إن اللجنة لها دور مهم في تطوير التعاون والتكامل في المجال النقدي والمصرفي بين دول المجلس، حيث تعمل على تبني المعايير المشتركة في مجالات الرقابة المصرفية وفق المتطلبات والمعايير الدولية، كما تعمل على دراسة أفضل الاستراتيجيات المتاحة لربط أنظمة المدفوعات بين الدول، حيث يتم تنفيذ الدراسة حسب خطة العمل الموضوعة، وتم إنجاز المرحلة الأولى «مرحلة تقييم الوضع الحالي»، ومن المتوقع أن يتم البدء في تنفيذ المرحلة الثانية «مرحلة تطوير استراتيجية الربط» خلال هذا الشهر.

وأضاف أن جدول أعمال اللجنة يحفل بالعديد من المواضيع المهمة التي ستساهم في تحقيق تقارب اقتصادي أكبر بين دول المجلس، مبينا أن من هذه المواضيع توصيات اللجان العاملة تحت اشراف اللجنة المعنية بموضوعات الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي في حول المعايير الاسترشادية للرقابة المصرفية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونظم المدفوعات بدول المجلس حول تطورات سير العمل بمشروع دراسة استراتيجية ربط نظم المدفوعات بدول المجلس وتقرير حول ذلك من إدارة مشروع الدراسة «مؤسسة النقد العربي السعودي»، إضافة إلى تقرير عن الإجراءات المتبعة في أمن المعلومات لنظم المدفوعات في الدول الأعضاء.

وأشار إلى أنه تم عرض على اللجنة تقرير عن الاجتماع التاسع والعشرين للجنة المعاهد والكليات المصرفية، إضافة إلى تقرير عن الاجتماع الرابع لفريق عمل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وجهود دول المجلس في هذا المجال، موضحا انه تم ايضا عرض تقرير بشأن أهم التطورات في إطار المجلس النقدي، حيث تتبادل اللجنة الآراء حول التطورات النقدية والمالية بدول المجلس.

ENERGY HOUSE
شركة بيت الطاقة القابضة The Energy House Holding Co.

دعوة لحضور
اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية
لشركة بيت الطاقة القابضة

يسر مجلس إدارة شركة بيت الطاقة القابضة دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة والمقرر عقدها يوم الأربعاء الموافق 26 مارس 2014 في تمام الساعة 10:30 صباحاً بمقر الشركة. الشرق، برج الراية II، شارع عبدالعزيز حمد الصقر، الطابق 25.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة الكائن مقرها في شرق، برج أحمد، شارع الخليج العربي، الطابق الخامس، هاتف رقم: 22464565 وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع ومعهم شهادات الأسهم لاستلام بطاقة حضور الاجتماع وجدول الأعمال.

مجلس الإدارة

www.energyhouse.com.kw